

Distr.: General
1 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البند 105 من القائمة الأولية*
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات
التي اعتمدها الجمعية العامة في
دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي 2020 و 2021.

وقد استعرض مجلس أمناء المعهد هذا التقرير ووافق على برنامج العمل والخطة المالية في الدورة الرابعة والسبعين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2020 في جلسة افتراضية.

ورحب المجلس بتقرير المديرية، الذي قدم بيانا شاملا عن نطاق أنشطة المعهد في مجموعة من المواضيع المتعلقة بنزع السلاح. وإذ لاحظ المجلس أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت تأثيرا كبيرا على أنشطة المعهد في عام 2020، رأى المجلس أن استمرار صدور نواتج البحوث والقيام بالأنشطة الافتراضية يدل على زيادة كفاءة المعهد وقدرته على الصمود.

ولاحظ المجلس أن الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المعهد، التي حلت في عام 2020، أتاحت فرصة هامة لكي تنتظر الجمعية العامة في عمل المعهد والأثر الذي أحدثه على مدى أربعة عقود، ولكي تستكشف سبل تعزيز استدامته على المدى الطويل. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء فرض رسوم الإيجار على المعهد في قصر الأمم، وأوصى بمواصلة العمل بالترتيبات التي تقضي بإيواء المعهد بدون إيجار طيلة 40 سنة. وكرر المجلس توصيته القائمة منذ أمد طويل بزيادة الإعانة المقدمة للمعهد بما يتناسب مع احتياجاته المعاصرة ويتماشى مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الصادر في تموز/يوليه 2018 (A/73/284).

* A/75/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

300720 170720 20-08781 (A)



تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي 2020 و 2021

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعته المالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، وبرنامج عمله وخطته المالية المقترحين لعامي 2020 و 2021. وقد أعد التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة 148/39، الذي دعت فيه الجمعية مديرة المعهد إلى تقديم تقرير سنوي إليها.

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مؤسسة مستقلة ذاتياً ضمن منظمة الأمم المتحدة، وهو يُجري أبحاثاً مستقلة حول نزع السلاح والمشاكل ذات الصلة به، لا سيما قضايا الأمن الدولي. وعلى مدى 40 عاماً، عرض المعهد بحوثاً وخيارات للسياسات العامة استناداً إلى الأدلة لدعم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية من الخبراء والصناعات والمجتمع المدني في تعزيز التدابير العملية التي تسهم في إيجاد عالم أكثر استقراراً وأماناً واستدامة. وهو شريك رئيسي في تنفيذ مبادرة الأمين العام المعنونة *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح).

وتهدف الخطة البحثية الحالية للمعهد، التي أقرها مجلس أمنائه، إلى تحديد سبل إعادة تنشيط الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح في مواجهة بيئة سياسية وأمنية دولية ملوثة بالتحديات. وفي عام 2019، استهل المعهد عدة مسارات عمل جديدة من أجل استكشاف الروابط بين نزع السلاح وتقادي الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيات الجديدة على إدارة الأسلحة. وأحدث المعهد أثراً كبيراً في ترجمة الأفكار إلى إجراءات سياسية في عمليات نزع السلاح على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف وعلى صعيد الأمم المتحدة. وتبين تأييد عمل المعهد في الدعم الطوعي الذي حظي به من مجموعة موسعة ومتنوعة من الدول، والذي مكّن من نمو برامج المعهد وأنشطته وموظفيه في عام 2019. وكان التعزيز المستمر لهيكل المعهد ونماجه التشغيلية والمالية أساساً لتوسيع نطاق تلك المجموعة، على الرغم من أن هناك خطوات هامة لا يزال من الضروري اتخاذها لوضع أساس أكثر استقراراً واستدامة للمعهد، لا سيما في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

أولا - مقدمة

1 - ظهر في عام 2019 ما يكفي من الأدلة على أهمية نداء الأمين العام الداعي إلى وضع نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم أعمال الأمم المتحدة. فقد شهد الإنفاق العسكري العالمي أكبر زيادة سنوية في عقد من الزمن، إذ بلغ مجموعه 1 917 بليون دولار في عام 2019⁽¹⁾. واشتد التنافس المتجدد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بسبب القدرات التكنولوجية الجديدة غير المنظمة واستمرار انهيار ترتيبات تحديد الأسلحة الثنائية القائمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح الخطر يهدد جهود التصدي لتحديات الانتشار الإقليمي في آسيا والشرق الأوسط بسبب التوترات الجيوسياسية. وفي الوقت نفسه، ظلت الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة أو الخاضعة لرقابة سيئة تنتشر الموت والدمار في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

2 - ومرة أخرى، في مواجهة هذه التحديات الهائلة وبسببها جزئياً، كان التقدم المحرز في تنظيم التسلح تقدماً محدوداً في عام 2019. ومع الاستثناء البارز المتمثل في المبادرات المستمرة المتعلقة بنزع السلاح لأسباب إنسانية وبتقييمات مخاطر ضوابط التصدير، ظل التعثر يعترض الإجراءات المتعددة الأطراف بشأن قضايا التسلح القائمة والجديدة على السواء. وطبع المزيد من الركود الحوار الدائر ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

3 - وفي هذه البيئة المتسمة بالاستقطاب والريبة، تشتد الحاجة إلى التحليلات القائمة على الأدلة وخيارات السياسات العامة النزهاء وتزايد تحديات الاضطلاع بها أكثر من أي وقت مضى. وهذا أحد الأسباب التي تجعل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يواصل القيام بدور حيوي في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وما فتئ المعهد، الذي أنشئ في إطار عمل جماعي قبل 40 عاماً مضت، يعمل على تناول مسائل تقع في صميم النظام الدولي، وهي الوسائل والأساليب التي تخوض بها الدول والشعوب الحرب. وساعد المعهد على تطوير المعرفة بقضايا قائمة منذ أمد طويل مع توليد أفكار جديدة من أجل التنظيم الفعال للأسلحة. ويقدم المعهد دعماً تقنياً متواصلاً، منكتماً في كثير من الأحيان، إلى الدول والهيئات المتعددة الأطراف مع تيسير الحوار الشامل والشفاف بين الجهات صاحبة المصلحة في نزع السلاح، الدول منها أو غير الدول، وهو حوار ضروري لإحراز التقدم في السياقات المتسمة بالطابع الرسمي.

4 - وعلى مدى السنتين الماضيتين، وفي ظل خلفية تتقوض فيها عمليات تحديد الأسلحة، زاد حجم وتأثير بحوث وأنشطة المعهد بقدر كبير. ويبين توسيع المعهد، الذي يتم بفضل التمويل الطوعي المقدم من الدول، أهمية التفكير الابتكاري والرغبة فيه والمشاركة التعاونية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين في التصدي لبعض أكثر المشاكل إلحاحاً في عالمنا المضطرب.

(1) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، نيسان/أبريل 2020.

ثانياً - برنامج العمل

ألف - الأداء وحالة تنفيذ الأنشطة في عام 2019

1 - خطة وبرامج البحوث

5 - في عام 2019، واصل المعهد تنفيذ خطة البحوث الاستراتيجية التي أقرها مجلس أمنائه (انظر A/74/247). وتهدف هذه الخطة إلى عرض بحوث استباقية ومتجاوبة في مجال السياسات بشأن مختلف قضايا نزع السلاح من أجل دعم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات صاحبة المصلحة في البحوث والصناعات في اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز السلام والأمن الدوليين وإدارة الأسلحة بجميع أنواعها. وتبين الخطة الأولويات المحددة في مبادرة الأمين العام المعنونة *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح)، التي يُعد المعهد شريكاً رئيسياً في تنفيذها. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لخطة البحوث الاستراتيجية في المساهمة في الجهود الرامية إلى إدماج نزع السلاح في جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكفالة أن تكون المعرفة والأفكار والحوار بشأن نزع السلاح في متناول جمهور عالمي يشمل الشباب وواضعي السياسات.

6 - وإذ وضع المعهد خطة متعددة السنوات، فقد سعى إلى اكتساب دراية متعمقة ومشاركة متواصلة بشأن عدد من قضايا نزع السلاح التي تنتظر فيها الدول الأعضاء، وذلك لتوفير القيادة الفكرية وتعزيز أثر أعماله في مجال السياسات. والبرامج المتعددة السنوات التي يمكن توسيع نطاقها لتتيح للمعهد أيضاً إبراز أولويات نزع السلاح في مجتمع دولي متنوع وكفالة ألا يؤدي التركيز على مسألة واحدة إلى إهمال مجالات عمل حاسمة أخرى. وفي عام 2019، أتم المعهد وضع أربعة برامج شاملة لعدة مجالات هي: الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، والأمن والتكنولوجيا، ونوع الجنس ونزع السلاح، فضلاً عن وضع مشروع إقليمي خاص يستكشف الجهود السابقة والآفاق المقبلة فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

7 - واتضح توسيع نطاق بحوث المعهد في نواتجه وتأثيره في عام 2019. فقد زادت المنشورات السنوية من 22 منشوراً في عام 2018 إلى 42 (انظر المرفق الأول)، وسعى المعهد إلى الحفاظ على جودة البحوث وتأثيرها بإشراك شبكته المتنوعة من الخبراء العالميين والزملاء والباحثين الزائرين في استعراضات الأقران الداخلية والخارجية التي يجريها. وترد فيما يلي الآثار الرئيسية التي حدثت في السياسات العامة في عام 2019.

الأسلحة التقليدية

8 - يتناول أكبر برامج المعهد الصلات بين تحديد الأسلحة التقليدية والسلام والتنمية المستدامين من خلال ثلاثة مسارات بحثية هي: (أ) تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة؛ (ب) إدماج تحديد الأسلحة التقليدية في منع نشوب النزاعات على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف؛ (ج) استكشاف الكيفية التي يمكن بها لأدوات تحديد الأسلحة أن تتكيف مع الأثر الناجم عن انتقال العنف إلى الوسط الحضري وأن تساعد على التخفيف من حدته. ومن سمات هذا البرنامج تركيزه على الجانب

الميداني التطبيقي، إذ أنه يساهم في العمليات والمبادرات الوطنية والإقليمية وتلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي أعمال هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

9 - وفي عام 2019، قدم المعهد دعماً قَطرياً إلى عدد من دول غرب أفريقيا، إذ أجرى تقييمات قَطرية لخط الأساس ودعم السلطات الوطنية في وضع خرائط طريق وطنية لتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة في غانا وسيراليون. واكتست تلك الأعمال طابعاً ملحا جديدا بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة في إطار سعيها إلى التصدي لنتامي الاتجار بالأسلحة غير المشروعة والأنشطة الإرهابية. وأنجز ما مجموعه 11 تقييما من هذا القبيل في بلدانٍ في أفريقيا والشرق الأوسط، وهي تقييمات توفر مصدرا غنيا للمعلومات والمنظورات للتبادلات الإقليمية المقررة بشأن الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة بين الشركاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في عام 2020.

10 - وفي إطار التحضير لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين ليتناول العمليات ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية في عام 2020، أصدر المعهد سلسلة من التقارير التي تحدد القضايا والأفكار الرئيسية التي يمكن أن تسترشد بها أعمال ذلك الفريق، فكانت من بين أكثر المنشورات التي يتم تنزيلها من موقع المعهد على شبكة الإنترنت.

11 - واستكشف المعهد كذلك السبل التي يمكن بها للدول أن تخفف على نحو أفضل من مخاطر تحويل المسارات في عمليات نقل الأسلحة، وهو عمل أسهم في اتخاذ المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة قراره بوضع دليل طوعي بشأن وثائق الاستخدام النهائي. وفي عام 2020، سيشترك المعهد مع منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومركز ستيمسون في دراسة أثر معاهدة تجارة الأسلحة في التصدي لعمليات تحويل مسارات نقل الأسلحة، وسيحدد الخيارات المتاحة لتعزيز دور المعاهدة في دعم الدول الأطراف في التصدي لمخاطر ذلك التحويل.

12 - وأطلق المعهد مبادرة جديدة في عام 2019 من أجل استكشاف الكيفية التي يمكن بها لتقييمات وأدوات تحديد الأسلحة التقليدية أن تدعم استراتيجيات الأمم المتحدة وأنشطتها الوقائية وأن تُدمج فيها على نحو أفضل في سياقات بعثات السلام والسياقات غير ذات الصلة بالبعثات. وتضم هذه الأعمال المنجزة على نطاق المنظومة شركاء متعددين من الأمم المتحدة، وتستند، في جملة أمور، إلى المشورة التي يقدمها المعهد لتسترشد بها توصيات التقييمات التقنية التي صدر التكليف بها عن مجلس الأمن وتتعلق بعمليات حظر توريد الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال في عام 2018 و 2019.

13 - وكجزء من بحوث المعهد المتعلقة بمخاطر وأثار العنف المسلح في البيئات الحضرية، أعد المعهد تقريرا هاما وبسر الحوار بين السلطات العسكرية في أوروبا وأفريقيا بشأن الممارسات الجيدة والفرص المتاحة للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين من الأسلحة المتفجرة. واستشهد عدد من الدول الأعضاء بنتائج تلك الأعمال في بيانات رسمية وورقات عمل في سياق المشاورات التي بدأت في عام 2019 حول صياغة إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

14 - وبناء على طلب الجمعية العامة (انظر القرار 67/73)، أعد المعهد أداة للتقييم الذاتي لتُعزز الدول بها التدابير التي تتخذها من أجل الوقاية من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتأهب لها، ونجح في تجريب تلك الأداة بالتعاون مع أكثر من 20 جهة شريكة من الأمم المتحدة والدول والصناعات والخبراء.

وستُدْمَج الأداة في أعمال فرقة العمل المعنية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمكلفة بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وستتاح لجميع الدول والأطراف المهتمة بالأمر.

أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية الأخرى

15 - في بيئة تحديد الأسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح الدولية المتوترة حالياً، يركز برنامج المعهد المتعلق بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية على تحديد سبل القيام بما يلي: (أ) تحسين القدرة على التنبؤ؛ (ب) صون وتعزيز الاتفاقات والنظم القائمة؛ (ج) استكشاف نُهج وخيارات جديدة لتحديد ونزع أسلحة الدمار الشامل على نحو فعال.

16 - ومن المكونات الرئيسية لهذه الأعمال تحديد تدابير للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية في عامٍ حذّر فيه الخبراء وواضعو السياسات وهيئات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من أن خطر تفجير سلاح نووي بلغ أعلى درجة من الشدة منذ مرور أكثر فترات الحرب الباردة توتراً. وفي عام 2019، قام المعهد برسم خرائط المسائل والنُهج القائمة المتعلقة بالحد من مخاطر الأسلحة النووية، ووضع إطاراً تحليلياً لاستكشاف مسارات المخاطر المحددة. وعُرضت تلك الأعمال في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، ووردت بشأنها تعليقات إيجابية من الدول الأعضاء، منها ما تضمنته بيانات رسمية. واستخدمت منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة حلف شمال الأطلسي أعمال المعهد في مجال الحد من المخاطر النووية في تطوير تفكيرها الداخلي، وتم تناول العديد من توصيات المعهد من جانب جهات فاعلة في مجال السياسة النووية، منها المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي. وفي عام 2020، ستستكشف هذه الأعمال الخطوات الملموسة للحد من المخاطر التي يُقدَّر أنها الأشد في الوقت الراهن، وهي حالات تصعيد الأزمات أو حالات سوء الفهم بين الخصوم التي قد تؤدي إلى تفجير سلاح نووي.

17 - ويعد التحقق من نزع السلاح النووي مجالاً آخر من مجالات الخبرة الراسخة التي اكتسبها المعهد. ففي عام 2019، أصدر المعهد دراسة هامة حددت نهجاً جديداً من شأنه أن يمكّن الدول الحائزة للأسلحة النووية من التخلص بشكل يمكن التحقق منه من المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، أو من شأنه أن يمكّنها من تفكيك الأسلحة النووية وإزالتها. وتم تناول تلك الأفكار في محافل متعددة الأطراف، منها فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وورد ذكرها في العديد من منشورات السياسات العامة والبحوث. وكما يتضح في المناقشات الدائرة حول مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة وترتيبات ما بعد معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، يجب أن تتغلب عمليات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على التحديات العملية الصعبة، وبالتالي فإن الاهتمام بالأفكار التي يطرحها المعهد يظل اهتماماً كبيراً. وفي عام 2020، ستستكشف الأعمال المنجزة في ذلك المجال إمكانية تطبيق نُهج جديدة للتحقق من نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

18 - وبشكل منع حدوث سباق نحو التسليح في الفضاء الخارجي أحد مجالات عمل المعهد القائمة منذ أمد طويل والتي تجدد إلحاحها في سياق تزايد التنافس فيما بين الدول، والجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء، والقدرات التكنولوجية الجديدة. واستكشف المعهد خيارات لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة، وقد تناول البعض منها المندوبون في مؤتمر نزع السلاح، في حين كانت دراسته المتعلقة بسبل التحقق من ترتيبات أمن الفضاء من بين التقارير التي كثر تنزيلها من موقع المعهد على شبكة الإنترنت في عام 2019.

وفي عام 2020، سيدرس المعهد خطوات عملية تدريجية من شأنها تحسين أمن الفضاء، كما سيدرس التحدي المتمثل الذي تشكله تكنولوجيات ونظم الدفاع الصاروخي.

19 - وفي تقرير بشأن التحديات والفرص التي تتيحها الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت في مجال تحديد الأسلحة اشترك المعهد في إصداره في عام 2019 مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تم التركيز على إمكانيات زعزعة الاستقرار التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة في بيئة سياسية وأمنية متدهورة. وأدى قدر الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء ووسائل الإعلام بالموضوع إلى قيام المعهد بتنظيم عدة مناسبات وتوجيه عدة دعوات لإلقاء كلمات، وشمل ذلك عقد اجتماع جانبي لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وفي عام 2020، سيركز المعهد على مستقبل تحديد ونزع السلاح المتصلين بأسلحة الدمار الشامل وعلى الكيفية التي يمكن بها أن تساعد تلك الترتيبات على تهيئة بيئة أمنية أكثر قابلية للتنبؤ في مواجهة التغيير التكنولوجي السريع.

20 - وبشكل تعزيز الامتثال للنظم القائمة ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وإنفاذها جزءا حاسما من تلك الجهود. وتستكشف الأعمال التي انطلقت في عام 2019 الدروس المستفادة من مختلف أنظمة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وقد بدأت تفضي بالفعل إلى بحوث وتوصيات شاملة. وتلقت النتائج التي عُرضت في الاجتماع الذي عُقد في عام 2019 لخبراء اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء، وتم إدراجها في التقرير الموجز الذي أعده الرئيس. وفي عام 2020، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستركز الأعمال على الخيارات المتاحة لتعزيز استعراض وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية قبل استعراضها في عام 2021.

مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

21 - لقد أصبح هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أبعد مثالا وأشد إلحاحاً من أي وقت مضى. وأدت الانقسامات الطويلة الأمد بشأن هذه المسألة، إلى جانب انتشار العدوات وانعدام الثقة العميق بين دول المنطقة، إلى استمرار تناقص بحوث السياسات العامة وتضاؤل الاهتمام بالمبادرات التعاونية الرامية إلى الحد من تحديات الانتشار. بيد أن الافتقار إلى تلك البحوث والمبادرات يؤدي إلى تزايد احتمالات النزاع وعدم الاستقرار داخل المنطقة وخارجها.

22 - وفي ظل هذه الخلفية الصعبة، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، أطلق المعهد في آب/أغسطس 2019 مشروعاً جديداً مدته ثلاث سنوات لدراسة ما مضى من جهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ومنظوراتها وآفاقها. وتتمثل أهداف مسار العمل في (أ) إعداد سرد واقعي للجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتحديد دروس تستفيد منها الجهود المقبلة؛ (ب) بناء القدرات التحليلية لدعم التفكير الجديد في قضايا الأمن الإقليمي ومسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ (ج) تجميع الأفكار وصياغة مقترحات جديدة بشأن إبراز تقدم في هذه المسألة.

23 - ومن أهم أجزاء هذا المشروع تعزيز الحوار الشامل للجميع والتماس وجهات النظر الإقليمية بشأن قضية تم استكشافها أحيانا خارج المنطقة أكثر مما تم داخلها، وذلك بسبل منها إشراك المسؤولين والخبراء المعنيين في سلسلة من حلقات العمل وحوارات تقصي الحقائق في بلدان الشرق الأوسط. وقد أُطلق المشروع

رسميًا في مناسبة جانبية في اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأجريت مقابلات على هامش محافل منها المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويتبين من المؤشرات الأولية وجود مستوى عالٍ من الاهتمام بمسار العمل داخل المنطقة وخارجها، ليس في سياق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فحسب، بل أيضا في سياق التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، بما فيها الأثر الشديد الذي يخلقه نقشي مرض فيروس كوفيد-19 في المنطقة.

الأمن والتكنولوجيا

24 - على الرغم من أن التطورات التكنولوجية ظلت جزءا لا يتجزأ من بحوث المعهد على مدى أربعة عقود من الزمن، فإن نطاق وسرعة الابتكارات الجارية في العلم والتكنولوجيا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي عوامل أدت إلى إنشاء برنامج مكرس للأمن والتكنولوجيا في عام 2019. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في استكشاف ما يلي: (أ) الفوائد والمخاطر التي تشكلها التطورات التكنولوجية بالنسبة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح؛ (ب) دعم المعرفة المتعددة الأطراف، فضلا عن الحوار بشأن القضايا الرئيسية التي يجب تناولها، بما في ذلك كيفية تمكين مجموعة أدوات تحديد الأسلحة من دعم إدارة التكنولوجيات الجديدة؛ (ج) المساعدة على وضع وتنفيذ معايير متعددة الأطراف بشأن السياسات والممارسات المسؤولة والآمنة.

25 - وبعد استقرار الفضاء الإلكتروني أحد مجالات تركيز البرنامج الجديد، الذي يستند إلى ما أنجزه المعهد من أعمال منذ أمد طويل في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. وفي عام 2019، افتتح المعهد بوابة سياسات الفضاء الإلكتروني، وهي أداة متاحة على الإنترنت تتضمن موجزات ملامح سياسات الفضاء الإلكتروني لجميع الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية. وتتلقى البوابة شهريا أكثر من 4 400 زيارة من 180 دولة وإقليما، وقد استشهد بها وأيدها عدد من الدول الأعضاء في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشأته الجمعية العامة. وتم اختيار البوابة لعرضها في منتدى باريس للسلام، الذي عقد في نوفمبر 2019، كمساهمة ملحوظة في تحقيق السلامة والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. وسيركز العمل في عام 2020 على التدابير الرامية إلى تفعيل المعايير الحالية، بما فيها معايير أمن سلسلة الإمداد، وكذلك الخيارات المتاحة لتعزيز آليات إدارة أزمات الفضاء الإلكتروني.

26 - ويتعلق مسار بحثي ثانٍ بالآثار المترتبة على تزايد استخدام التشغيل الذاتي والذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة وغيرها من التطبيقات العسكرية. ويركز هذا العمل على المساهمة بمعارف وأفكار في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن إدارة الذكاء الاصطناعي والنظم الذاتية التشغيل، بما في ذلك مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي إطار تلك الجهود، عقد المعهد سلسلة من حلقات عمل الخبراء بشأن الخيارات الممكنة لتحديد الأسلحة ذات الذكاء الاصطناعي، وأصدر دراسة عن دور البيانات في اتخاذ القرارات بالأدوات الحاسوبية. وسيركز العمل في عام 2020 على دور السيطرة البشرية في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة.

27 - ومن أهم عناصر هذا البرنامج استكشاف الفوائد الإيجابية للابتكارات في مجال العلم والتكنولوجيا، ومن الأمثلة المبكرة على ذلك في عام 2019 استكشاف الكيفية التي يمكن بها لتطبيقات تكنولوجيا الحاسبات الموزعة أن تدعم وتعزز عملية تحديد الأسلحة التقليدية. وسيتم توسيع نطاق العمل في عام 2020 لدعم الدول الأعضاء ومنتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف في تقييم ما ينشأ عن الابتكارات في مجال علوم الحياة من تحديات وفرص لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

المسائل الجنسانية ونزع السلاح

28 - يسعى المعهد إلى مساعدة واضعي السياسات والباحثين على سد الفجوة بين أطر المسائل الجنسانية ونزع السلاح وبين الأهداف المتمثلة في (أ) تحقيق المساواة بين الجنسين في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما يتماشى مع الأهداف المحددة في خطة نزع السلاح (الإجراءان 36 و 37)؛ و (ب) دعم إدماج المنظورات والتحليلات الجنسانية في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن أهم الهيئات التي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف في مجال السياسات العامة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، التي يشترك في رئاستها كل من المعهد وكندا وأيرلندا وناميبيا والفلبين، من أجل تعزيز الحوار وتبادل المعارف والنهوض بالأعمال المراعية للمنظور الجنساني في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف.

29 - وفي عام 2019، وفرت دراسة شاملة أجراها المعهد، عنوانها "Still behind the curve" (استمرار التأخر عن المنحنى)، تحليلاً مرجعياً موثقاً للتوازن الحالي بين الجنسين في دبلوماسية الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وقد استشهد بالبيانات التي عرضها ذلك التقرير عددٌ من الدول الأعضاء في اللجنة الأولى وفي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، ودُعي خبراء المعهد إلى تقديم عروض عن الموضوع في محافل في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك البحث، أنشأ عدد من البلدان زمالة لرعاية ودعم التدريب المقدم للنساء الدبلوماسيات المشاركات في مداولات الأمم المتحدة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وأدت بحوث المعهد الشاملة لعدة برامج بشأن الآثار الجنسية والجنسانية للأسلحة البيولوجية والكيميائية، التي عُرضت في الدراسة المعنونة "Missing links: understanding sex - and gender-related impacts of chemical and biological weapons" (الصلات المفقودة: فهم الآثار الجنسية والجنسانية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، إلى تنظيم المناسبات الجانبية الأولى التي تناولت مسألة نوع الجنس في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

30 - وبالتعاون مع مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، أعد المعهد مجموعة من المراجع المتعلقة بالمسائل الجنسانية وشؤون نزع السلاح للممارسين المتعددي الأطراف، تتضمن معلومات وأفكاراً ملموسة لدعم الدبلوماسيين في مراعاة المنظور الجنساني في أعمالهم. ووُزعت مجموعة المراجع على رؤساء هيئات نزع السلاح وجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وأعد الفريق أيضاً صحائف وقائع تتضمن خيارات عملية لتعزيز المساواة بين الجنسين في معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وقد تم اعتماد بعضها رسمياً في تلك المحافل. وأيد عدد قياسي من الدول الأعضاء بلغ 79 دولة بيان اللجنة الأولى بشأن آليات المساواة بين الجنسين ونزع السلاح، التي رحبت أيضاً بأعمال فريق نزع السلاح.

31 - ويصادف عام 2020 مرور عقدين من الزمن على اعتماد القرار التاريخي 1325 (2000) الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وتخليداً لتلك الذكرى، سيجري المعهد بحثاً جديدة بشأن الصلات بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وعمليات نزع السلاح، وسيشمل ذلك مجال تحديد الأسلحة التقليدية وأمن الفضاء الإلكتروني.

2 - المعرفة والدعم الاستشاري

32 - تضاعف الطلب على المعلومات والتحليلات التقنية التي يعدها المعهد وعلى الدعم الذي يقدمه خبراءه في عام 2019، ووسع المعهد نطاق تعاونه مع شركائه من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وظل الدعم المقدم لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في صميم ذلك التعاون. واحتفالاً بالذكرى الأربعين لمؤتمر نزع السلاح، أصدر المعهد دراسة عن ولاية المؤتمر وأساليب عمله وشكّل فريقاً رفيع المستوى لمناقشة الخيارات المتاحة لتعزيز أعمال المؤتمر في شباط/فبراير. وظل موظفو المعهد يقدمون إحاطات الخبراء للمؤتمر بشأن البنود الأساسية من جدول الأعمال بناء على طلب الرؤساء المعنيين. ودعماً لما كان مقرراً أن تنتظر فيه هيئة نزع السلاح من مسائل أمن الفضاء، أعد المعهد ورقات معلومات أساسية، وعقد حلقة عمل للمندوبين في نيويورك، وقدم إحاطة في المشاورات غير الرسمية التي أجرتها الهيئة في نيسان/أبريل. وقدمت المديرية إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية بشأن المركبات الجوية غير المأهولة في تموز/يوليه. ونظم المعهد خمس مناسبات جانبية خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة لعرض أفكار ورؤى متعمقة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى.

33 - وفي عام 2019، أدى المعهد دور المستشار التقني لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي آب/أغسطس، أنشأ المعهد فريقاً من الخبراء الدوليين لتقديم الدعم التقني للعمليات الموازية التي أنشأتها الجمعية العامة، وللفريق العامل المفتوح العضوية المذكور أعلاه، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر قرار الجمعية العامة 27/73 و 266/73). ويشكل ما توفره الميزانية العادية للأمم المتحدة من موارد لاستشارات أفرقة الخبراء الحكوميين المصدر الوحيد للدعم المالي المخصص لهذه الخدمات المعرفية والاستشارية.

34 - وواصل المعهد توسيع نطاق التعاون مع الشركاء التابعين للأمم المتحدة بسبل منها تقديم المشورة التقنية إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال. وقدم المعهد الخبرة والإحاطات واضطلع بمبادرات تعاونية بشأن المسائل ذات الصلة، بما فيها منع نشوب النزاعات، والمرأة والسلام والأمن، والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة، وتهديدات التكنولوجيا الرقمية والفرص التي تنتجها، وذلك بالاشتراك مع إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية.

35 - وفي عام 2019، استمر التعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الأسلحة التقليدية، وفي عام 2020، اتسع نطاق التعاون مع الاتحاد الأفريقي مع بدء عملية لاستخلاص الدروس بشأن تجارب الدول الأفريقية في إدارة الأسلحة والذخيرة. وسيواصل المعهد في عام 2020 تعاونه

مع منظمة الدول الأمريكية بشأن قضايا أمن الفضاء الإلكتروني، وقد بدأ الحوار مع جامعة الدول العربية بشأن إمكانية التعاون من أجل إنكفاء الوعي بآثار التكنولوجيات الجديدة على نزع السلاح.

36 - وفي آب/أغسطس 2019، اتخذ المعهد خطوة هامة لتعزيز مساهمته في التنقيف في مجال نزع السلاح، وذلك بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح على إطلاق دورة توجيهية لفائدة الدبلوماسيين الجدد في جنيف حول قضايا نزع السلاح. وعلى مدى أسبوع واحد، قدم عدد من الخبراء والممثلين إحاطات إلى 35 مندوبا من جميع أنحاء العالم بشأن هيئات وجداول أعمال نزع السلاح ذات الصلة. وقد شجعت ردود الفعل الحماسية الواردة من المشاركين والبعثات الدائمة المعهد ومكتب شؤون نزع السلاح على العودة لتنظيم هذه الأنشطة سنويا، وذلك رهنا بتوافر التمويل. وواصل موظفو المعهد إلقاء المحاضرات في طائفة واسعة من الأنشطة التدريبية والمشاركة فيها في جميع أنحاء العالم، وقدموا إحاطات منتظمة للباحثين الزائرين والمسؤولين الحكوميين والمجموعات الطلابية في جنيف.

3 - أنشطة الحوار وتنظيم الاجتماعات

37 - تتمثل إحدى سمات المعهد الفريدة باعتباره مؤسسة مستقلة ضمن إطار الأمم المتحدة في وظيفته التنظيمية. ففي عام 2019، نظم المعهد أكثر من 30 مناسبة في جميع أنحاء العالم ضمت ممثلين عن الدول وخبراء في مجال البحوث والمجتمع المدني والصناعات لإجراء مناقشات صريحة غير رسمية بشأن طائفة واسعة من قضايا نزع السلاح. وشملت حوارات أصحاب المصلحة المتعددين تكوين مجموعات تركيز لمناقشة البحوث الحديثة أو أدوات السياسات العامة، مثل إشراك الجهات الفاعلة في الصناعات في استعراض أداة المعهد المخصصة لتقييم سبل التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ وإجراء تدريبات قائمة على السيناريوهات مع الدبلوماسيين المعنيين بنزع السلاح من أجل استكشاف تكنولوجيات معينة وآثارها المحتملة على الأمن الدولي، كالأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت؛ واستضافة الشركاء في البحوث والخبراء الزائرين لعرض الأعمال الجديدة؛ وعقد المزيد من اجتماعات أفرقة النقاش التقليدية. وفي أواخر عام 2019، استهل المعهد سلسلة حوارات لدعم الدول في التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تضمنت التكاليف بإعداد ورقات تبين وجهات نظر مختلفة بشأن القضايا الرئيسية قيد الاستعراض. وافتتح المعهد أيضا سلسلة من "الإفطارات التقنية" لتيسير الحوار المنتظم بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التكنولوجيات الناشئة التي ربما لم تُدرج بعد في جداول الأعمال الرسمية لهيئات نزع السلاح.

38 - وبناء على طلب من الجمعية العامة (انظر القرار 32/73)، افتتح المعهد حوار الابتكارات في آب/أغسطس 2019 لاستكشاف دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. وعكف ما يقرب من 150 مشاركا ومتحدثا من 11 بلدا على دراسة ابتكارات رقمية جديدة، مما أدى إلى نشر تقرير واتخاذ مبادرات جديدة للشراكة البحثية.

39 - وينضاف حوار الابتكارات إلى مؤتمرات المعهد المعنية بأمن الفضاء واستقرار الفضاء الإلكتروني باعتباره إحدى المناسبات السنوية الرئيسية التي ينظمها المعهد، إذ يحضره ما بين 130 و 150 مشاركا. ومن أجل تيسير المشاركة الشاملة والمتنوعة من جميع أنحاء العالم، بدأ المعهد يعرض بتأ حياً لتلك المناسبات وقام بتعبئة موارد لرعاية المشاركة فيها. واستكشف المعهد أيضا إمكانية فتح أجزاء من الاجتماعات أمام عامة الجمهور، وفي عام 2019، نظم معرضا للصور الفوتوغرافية وعرضا سينمائيا

لمرافقة مؤتمر أمن الفضاء. ومن أجل تعزيز الروابط بين مجتمعي نزع السلاح في جنيف ونيويورك، نظم المعهد مؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني لعام 2019 في مقر الأمم المتحدة.

4 - تعزيز المعهد

40 - أحرز المعهد مزيداً من التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في أول تقرير يصدره الأمين العام عن المعهد منذ أكثر من 15 عاماً (A/73/284) بهدف إنشاء هيكل تمويل ونموذج تشغيلي مستدامين ومستقرين.

التوظيف والعمليات

41 - ظل اجتذاب خبرات بحثية متنوعة والاحتفاظ بها من أولويات المعهد في عام 2019. وتعاقد المعهد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كجهة تقدم الخدمات بهدف عرض شروط أكثر جاذبية ومرونة على الاستشاريين عن طريق اتفاقات فردية للمتقاعدين. وعلى مدى تلك السنة، ارتفع عدد الموظفين العاملين على أساس التفرغ من 19 إلى 28، أي بزيادة نسبتها 47 في المائة، وشمل لأول مرة موظفين ميدانيين. واستهل المعهد أيضاً برنامجاً للباحثين الزائرين يركز على الخبراء الذين بلغوا منتصف حياتهم المهنية العاملين في جميع أنحاء العالم، وأنشأ خطة زمالات لغير المقيمين بهدف الاستفادة من وجهات نظر أصوات دولية موثوق بها في مجال نزع السلاح. وفي عام 2020، سيطلق المعهد برنامجاً للخريجين الفنيين تُدفع في إطاره رواتب متواضعة لتمكين الباحثين الشباب من اكتساب خبرة عملية في بيئة سياسية متعددة الأطراف.

42 - ونظراً لوجود مقر المعهد في قصر الأمم، يستطيع المعهد أن يتفاعل بانتظام مع عمليات نزع السلاح وأصحاب المصلحة المعنيين بها وأن يحافظ على دوره النشط في تنظيم الاجتماعات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اشترك المعهد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف في صياغة مذكرة تفاهم بشأن خدمات الدعم الإداري المحددة التكاليف، شملت لأول مرة رسوم إيجار. ويتوقع مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن تتضاعف رسوم الإيجار ثلاث مرات تدريجياً على مدى السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة. وبما أن هيكل التكاليف الحالي الذي يعمل به المعهد لن يكون قادراً على استيعاب تلك الرسوم، سيُجري المعهد استعراضاً لخيارات الإيواء البديلة في عام 2020.

43 - وفي إطار الجهود التي يبذلها المعهد من أجل تعزيز عملياته، بدأ عمليةً لتخطيط البرامج واستعراضها تشمل وضع البرامج وتخطيط العمل واستعراضات فصلية للتنفيذ، فضلاً عن رصد الأثر والإبلاغ. وتلقى الموظفون تدريباً في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وفي عام 2020، سيركز المعهد على تعزيز عملياته المتعلقة بالميزانية والمالية وإدارة المنح.

الاتصالات والتوعية

44 - ظل المعهد يولي الأولوية لإبراز حضوره وتعزيز اتصالاته مع جماهير المتلقين على الصعيد العالمي بشأن قضايا نزع السلاح. وبالإضافة إلى بث فعاليات مختارة على الإنترنت، أعطى المعهد الأولوية لترجمة التقارير الرئيسية إلى الفرنسية والإسبانية في أول الأمر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعاد المعهد فتح موقعه على الإنترنت، مما جعل الحصول على المنشورات أكثر يسراً وأتاح تعليقات وتحليلات جديدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة بنسبة 126 في المائة في الزيارات الأسبوعية التي يتلقاها الموقع. وساعد المحتوى المتعدد الوسائط الجديد، الذي يشمل 53 شريطاً توضيحياً قصيراً بالفيديو وبالرسوم المتحركة، على توسيع

نطاق وجود المعهد على وسائل التواصل الاجتماعي ليشمل أكثر من 150 بلداً، مع زيادة عدد المتابعين على منصة تويتر بنسبة 48 في المائة.

45 - ويستطيع المعهد بفضل الاستثمار في الاتصالات عبر الإنترنت من رصد أثر أعماله على نحو أفضل، وذلك بسبب منها تتبع التفاعلات وعمليات تنزيل المنشورات والإحالات المرجعية الأكاديمية. فتلك المعلومات تكمل تعليقات وتقييمات المشاركين التي يستخدمها المعهد الآن في المناسبات.

الشراكات

46 - من أجل تعزيز اتصالاته مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، واصل المعهد السعي إلى إقامة شراكات فعالة مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والوطنيين. وقدم موظفو المعهد إحاطات إعلامية إلى المجموعات الإقليمية وواصلوا تقديم الإحاطات التنفيذية في جنيف بشأن بحوث المعهد وأنشطته. ومن المبادرات الجديدة في عام 2019 عقد اجتماعات على هامش دورات مجلس الأمناء في نيويورك وجنيف لتمكين أعضاء المجلس من المساهمة بخبراتهم وأفكارهم المتعمقة في مناقشات نزع السلاح. وأنشأ المعهد أيضاً منتدى للمانحين يُعقد كل ستة أشهر لتوفير منبر للاطلاع على المستجدات وإجراء الحوار بشأن أعمال المعهد وشؤونه المالية.

47 - وواصل المعهد تعاونه مع طائفة واسعة من معاهد البحث والعلماء في جميع أنحاء العالم بشأن أنشطة محددة. واستمرت الشراكة الاستراتيجية مع مكتب شؤون نزع السلاح، وشارك المعهد في عمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقضايا الفضاء الإلكتروني، والمساواة بين الجنسين. وأقيمت شراكات جديدة مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ومع اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وكذلك مع المنتدى العالمي المعني بالخبرة في الفضاء الإلكتروني.

تعبئة الموارد

48 - ازداد في عام 2019 عدد وتنوع الدول الأعضاء التي قدمت دعماً مالياً سخياً للمعهد (انظر المرفق الثالث، الجدول 2). والتزمت مجموعة فرعية من الجهات المانحة للمعهد بتقديم تمويل متعدد السنوات للأنشطة البرنامجية تمشياً مع توصيات الأمين العام (انظر A/73/284). ويكتسي هذا التمويل أهمية بالغة لأنه يمكن من الاستثمار في مجال عمل مستدام ويزيد في إمكانية التأثير على السياسات. وهو يمكن المعهد أيضاً من الاستجابة بمرونة لتطورات البيئة الأمنية الدولية ومن استكشاف مواضيع جديدة أو ناشئة في الوقت المناسب.

49 - وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتجاه الأوسع نطاقاً نحو زيادة تخصيص المساهمات المالية أصبح تحدياً متنامياً يواجه الميزانية التشغيلية الأساسية للمعهد. وعلى الرغم من أن تكاليف التشغيل شكلت أقل من 25 في المائة من مجموع النفقات، فإنها ارتفعت في عام 2019 كنتيجة عملية للزيادة في برامج المعهد وموظفيه وأنشطته في مجال التوعية، فضلاً عن فرض رسوم الإيجار عليه. ومن بين التبرعات التي وردت في عام 2019، كانت نسبة 11 في المائة تبرعات غير مخصصة أو موجهة نحو دعم العمليات الأساسية.

50 - وبالنظر إلى المحدودية النسبية للتمويل الطوعي المخصص لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، وفي ضوء ولاية المعهد وأعماله المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة في شراكة مع البلدان المستفيدة، فقد نجح المعهد في عام 2019 في الحصول على الأهلية للتمويل الإنمائي الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

5 - الموارد والنفقات

51 - يمول المعهد، بوصفه صندوقاً استثنائياً تابعاً للأمم المتحدة، من التبرعات ومن إعانة صغيرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكلفة المديرية والموظفين. وبدعم سخي قدمته 28 جهة مانحة، بلغ مجموع الإيرادات 4 992 241 دولار في عام 2019. وبيّن الجدول 1 من المرفق الثالث أيضاً الإيرادات الفعلية للربع الأول من عام 2020. وتعكس الفروق بين التبرعات المتوقعة (انظر A/74/180، المرفق الثالث) والتبرعات الفعلية عدم تنفيذ اتفاقيين بشأن التمويل كانا قيد المناقشة في أوائل عام 2019. وتبين الإيرادات المسجلة في عام 2019 كذلك توقيع أربعة من اتفاقات التمويل المتعددة السنوات مع الشركاء المانحين. وتم تخصيص نحو 89 في المائة من مجموع التبرعات الواردة لبرامج أو أنشطة محددة. وبلغت الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة 275 000 دولار (انظر المرفق الثالث، الجدول 2). وشكل هذا المبلغ نسبة 6 في المائة من إجمالي دخل المعهد في عام 2019.

52 - وفي عام 2019، بلغ مجموع النفقات 4 732 647 دولار (انظر المرفق الثالث، الجدول 1). وتظهر كذلك النفقات الفعلية للربع الأول من عام 2020. وتطابق مجموع النفقات في عام 2019 مع توقعات المعهد (انظر A/74/180، المرفق الثاني). وتعزى الفروق في بنود محددة من الإنفاق بين النفقات المتوقعة والنفقات الفعلية في عام 2019 إلى كيفية تنظيم نفقات موظفي المعهد. ولأغراض التبسيط وتوفير مزيد من الشفافية بشأن تكاليف موظفي المعهد، أعيد تصنيف نفقات موظفي البحوث العاملين في المعهد من فئة "المنح والتحويلات الأخرى" إلى فئة "عقود وأتعاب الخبراء الأخرى". وتشمل "عقود وأتعاب الخبراء الأخرى" فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين الذين تتولى إدارة شؤونهم الجهات اللتان تقدمان الخدمات للمعهد، وهما مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتتناسب الزيادة في نفقات السفر وغيرها من نفقات التشغيل في عام 2019 بشكل مباشر مع توسيع نطاق برامج المعهد وموظفيه وأنشطته على مدى السنة. ويظهر هذا النمو في فرق نسبته 50 في المائة في النفقات الفعلية بين عامي 2018 و 2019.

ثالثاً - برنامج العمل والخطة المالية لعام 2020

53 - يبين برنامج العمل لعام 2020، الذي أقره مجلس الأمناء في اجتماعه المعقود في جنيف في 28 كانون الثاني/يناير 2020، خطط عمل برامج البحوث التي وضعها المعهد، ويستترشد بثلاث أولويات شاملة هي: (أ) تعزيز عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف بما يشمل معالجة آثار التكنولوجيات الجديدة؛ (ب) مواصلة تنفيذ خطة نزع السلاح، مع التركيز على الجهود الرامية إلى الحد من أثر العنف المتصل بالأسلحة على المدنيين؛ (ج) توسيع نطاق تفاعلات المعهد في مختلف مناطق العالم. وسعياً إلى تحقيق ذلك، بدأ المعهد التخطيط لمجموعة من حلقات العمل والأنشطة الإقليمية في شراكة مع الشركاء الوطنيين والإقليميين. وبدأ المعهد كذلك التحضير لإنشاء مكتب اتصال صغير في مقر الأمم المتحدة لتيسير التفاعل مع العمليات

والأنشطة المتصلة بنزع السلاح في جنيف ونيويورك وتعزيز الروابط فيما بينها. وكجزء من احتفالات المعهد بذكره السنوية الأربعين، تضمنت خطته لعام 2020 سلسلة من المناسبات العامة والمحددة الأهداف، منها مناقشة في إطار نموذج محاكاة الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة الشباب في نزع السلاح.

54 - وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على تلك الخطط وعلى برنامج عمل المعهد. وقام المعهد بسرعة بتفعيل ترتيبات استمرارية تصريف الأعمال ليتمكن من مواصلة أنشطة البحث والنشر والاتصالات والأنشطة الإدارية. ووضع المعهد إطاراً لتقييم المخاطر من أجل توجيه استئناف الأنشطة، ويظل على اتصال وثيق مع الشركاء المانحين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات وتمديداتها.

55 - ومع ذلك، تأثر السفر وتنظيم المناسبات بقدر كبير، وسيستمر تأثيرها خلال ما تبقى من عام 2020 على الأقل وفي جزء كبير من عام 2021. وحيثما أمكن، غير المعهد أماكن تنظيم فعاليات من قبيل إصدار تقارير عن الحد من المخاطر النووية والسيطرة البشرية في استخدام القوة، كما نقل الحوارات مع الشركاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى منصات على الإنترنت. واستهل المعهد أيضاً سلسلة من الندوات الإلكترونية بشأن أمن الفضاء وتنفيذ معايير أمن الفضاء الإلكتروني. وهو يواصل الدعم الذي يقدمه لعمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف أو الجارية بين بضعة أطراف، التي انتقلت إلى أنشطة افتراضية. وختاماً، يستكشف المعهد الآثار الأمنية المحتملة للجائحة، وقد نشر تحليلات عن الآثار والأنماط المتباينة للعنف في المناطق الحضرية حسب نوع الجنس، كما إنه بصدد الشروع في دراسة عن الكيفية التي ستؤثر بها جائحة كوفيد-19 على الاعتبارات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والنكسائية وتميم تلك الأسلحة قبل أن تستعرضها الدول الأطراف في عام 2021.

56 - وفي السنوات السابقة، كان المعهد يضع توقعاته المالية السنوية عن طريق حساب متوسط إيرادات ونفقات السنوات الخمس السابقة وإضافة حساب نمو بنسبة 1 في المائة. وكان ذلك النهج منفصلاً عن برامج وخطط الأعمال الفنية التي ينفذها المعهد. وفي عام 2020، واستناداً إلى هيكل البرنامج وعملية التخطيط اللذين وضعهما خلال الفترة 2018-2019، قام المعهد بتقريب منهجية التوقعات التي يعمل بها.

57 - وتستند إيرادات ونفقات عامي 2020 و 2021 إلى تقديرات التبرعات وإلى تقييم التكاليف المؤسسية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه والأنشطة المقررة في عامي 2020 و 2021. وتأخذ التوقعات في الحسبان اتفاقات التمويل المتعددة السنوات القائمة التي يُتوقع صرف مبالغها في عامي 2020 و 2021، وكذلك المناقشات الجارية مع الجهات المانحة في الربع الأول من عام 2020. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تبلغ النفقات المالية لدعم برنامج عمل عام 2020 ما مقداره 5 648 000 دولار، على النحو المبين في المرفق الرابع.

58 - وفي حين أن جهود تعبئة الموارد ستستمر على مدى عام 2020، وأنها ستشمل توسيع قاعدة المعهد من المانحين، فإن آثار جائحة كوفيد-19 العالمية على الموارد المالية للدول الأعضاء والمؤسسات الخاصة آثار شديدة بالفعل. ويتوقع المعهد حدوث انخفاض كبير في الإيرادات في عام 2021، وهو بصدد اتخاذ خطوات لخفض النفقات بحلول ذلك التاريخ، على النحو المبين في المرفق الخامس. وتقتض الأرقام الواردة في المرفق الخامس عدم حدوث زيادة أخرى في رسوم الإيجار في عام 2020.

رابعاً - خلاصة

59 - عشية إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تتضح أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى أشكال متجددة وجديدة من التعاون الدولي على مواجهة التحديات العالمية. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى الترابط العالمي واما يطبع أساليب إدارته الحالية من هشاشة وأوجه قصور. فقد كانت ضرورة تنظيم التسليح الدافع وراء إنشاء النظام المتعدد الأطراف في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والسؤال الرئيسي المطروح الآن هو ما إذا كانت الأطر القائمة قادرة على التصدي للتهديدات المترامنة المتمثلة في التنافس والانتشار النوويين، وتكنولوجيا الأسلحة الجديدة، والانتشار غير المتناقص للأسلحة التقليدية.

60 - والمعهد مثال على أن الجهات الفاعلة المرنة المتعاونة في مجال السياسات، التي تعمل على دعم الدول والعمليات المتعددة الأطراف، يمكنها أن تقدم إسهامات ملموسة في السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي بعرض أفكار محايدة قائمة على الأدلة وأدوات وخيارات عملية. وبذلك، يقوم المعهد بتيسير إدراج أصوات جديدة وأكثر تنوعاً يمكنها أن تساعد على تكييف النظام المتعدد الأطراف للتصدي بشكل أفضل للتحديات الوجودية غير المسبوقة التي نواجهها الآن.

61 - ويحتفي المعهد بعامه الأربعين في لحظة نمو لم يسبق لها مثيل. ويبين قيامه بذلك اهتمام والتزام العديد من الدول بتحديد مسارات للتغلب على البيئة الصعبة الحالية وبإيجاد سبل جديدة وفعالة للمضي قدماً في نزع السلاح. وتؤكد جائحة كوفيد-19 هذه الضرورة الملحة، ومن المرجح أنها ستقدم دروساً لتعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الأسلحة البيولوجية. وفي الوقت نفسه، ستؤثر الجائحة تأثيراً شديداً على بيئة التمويل الطوعي التي يعتمد عليها المعهد اعتماداً كلياً تقريباً. وتشكل الذكرى السنوية الأربعون للمعهد مناسبة للتفكير في إنجازاته، وربما الأهم من ذلك، تزويده بما يلزم للإسهام بشكل مستدام في تجديد نظام عالمي حقا للأمن الجماعي.

منشورات عام 2019

Conventional arms

- A Menu of Options to Enhance the Common Understanding of End Use/r Control Systems to Strengthen their Role in Preventing Diversion
- Conventional Ammunition Management: A Gap Analysis (*also available in French and Spanish*)
- Enhancing the Understanding of Roles and Responsibilities of Industry and States to Prevent Diversion: An Issue Brief
- Key Issues and Processes Pertinent to the Management of Conventional Ammunition: Report of the First Seminar (*also available in French and Spanish*)
- Key Issues and Processes Pertinent to the Management of Conventional Ammunition: Report of the Second Seminar (*also available in French*)
- Key Issues and Processes Pertinent to the Management of Conventional Ammunition: Report of the Third Seminar (*also available in French*)
- Opportunities to Strengthen Military Policies and Practices to Reduce Civilian Harm from Explosive Weapons: A Food for Thought Paper (*also available in French*)
- Opportunities to Improve Military Policy and Practice to Reduce Civilian Harm from Explosive Weapons in Urban Conflicts: An Options Paper (*also available in French*)
- Preventing Diversion in Conventional Arms Transfers: Exploring Contributions of Industry and Private Sector Actors
- Utilizing the International Ammunition Technical Guidelines in Conflict-Affected and Low-Capacity Environments

Weapons of mass destruction and other strategic weapons

- Compliance and Enforcement in the Biological Weapons Regime
- Compliance and Enforcement in WMD-related Treaties
- Compliance and Enforcement: Lessons from across WMD-related regimes
- Compliance Management under the Chemical Weapons Convention
- Electronic and Cyber Warfare in Outer Space
- Eyes on the Sky: Rethinking Verification in Space
- Hypersonic Weapons: A Challenge and Opportunity for Strategic Arms Control (with Office for Disarmament Affairs)

* يصدر المرفق الأول بدون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط. ولا تشمل هذه القائمة التعليقات والمقالات التحليلية الأقصر المتاحة على الموقع الشبكي للمعهد www.unidir.org.

- IAEA Mechanisms to Ensure Compliance with NPT Safeguards
- Mandate and Working Methods in the Conference on Disarmament
- Monitoring, Verification, and Compliance Resolution in United States-Russian Arms Control
- Nuclear Risk Reduction: A Framework for Analysis
- Nuclear Risk Reduction: The State of Ideas
- Reversing the Slide: Intensified Great Power Competition and the Breakdown of the Arms Control Endeavour
- Shared Risks: An Examination of Universal Space Security Challenges
- The Implications of Hypersonic Weapons for International Stability and Arms Control: Report on a UNIDIR-Office for Disarmament Affairs Turn-based Exercise
- The Role of Weapon and Ammunition Management in Preventing Conflict and Supporting Security Transitions
- UNIDIR Space Security Conference Report 2019
- Watch Them Go: Simplifying the Elimination of Fissile Materials and Nuclear Weapons

Security and technology

- Cyber Stability Conference 2019: Strengthening Global Engagement
- Innovations Dialogue Report 2019
- Stemming the Exploitation of ICT Threats and Vulnerabilities (*also available in French*)
- The Role of Data in Algorithmic Decision-Making
- The Role of Regional Organizations in Strengthening Cybersecurity and Stability

Gender and disarmament

- Fact Sheet on Gender in Cyber Diplomacy
- Fact sheet on Gender in the ATT
- Gender & Disarmament Resource Pack
- Missing Links: Understanding Sex- and Gender-Related Impacts of Chemical and Biological Weapons
- Still Behind the Curve: Gender Balance in Arms Control, Non-Proliferation and Disarmament Diplomacy

مذكرة تفسيرية للمرفقات المالية

تستند الأرقام المبينة في المرفق الثاني إلى بيان الأداء المالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام 2019. وقد أُعد ذلك البيان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى كإيرادات في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق القانوني الداعم مُلزماً. وفي معظم الحالات، يكون ذلك عند توقيع الطرفين عليه. وبموجب هذه المعايير، يُعترف بالمبلغ الإجمالي للمساهمات، بما فيها تلك التي تتألف من أقساط متعددة و/أو التي تتجاوز فترات تنفيذها 12 شهراً، باعتباره إيرادات في السنة التي يتم فيها التوقيع على الاتفاق القانوني الداعم. وللمزيد من المعلومات حول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك حول الأساس المستخدم في إعداد البيانات المالية للمعهد، انظر [A/71/162](#)، المرفق الأول، و [A/72/154](#)، المرفق الأول.

وترد أدناه تفاصيل بشأن المصطلحات المستخدمة في البيان المالي. وهذه التفاصيل مستمدة من التعميم الإعلامي [ST/IC/2013/36](#). ويضيف النص الوارد بالخط المائل تفاصيل عن تطبيق هذه البنود على المعهد.

الإيرادات

التبرعات النقدية والسلع العينية	التبرعات
مساهمات الدول غير الأعضاء	
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	
التحويلات والمخصصات الأخرى	المخصصات الأخرى
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	
المخصصات من كيانات نظام الأمم المتحدة الموحد	
إيرادات الاستثمار	إيرادات الاستثمار
القسائم والمكاسب	
فوائد الرصيد المصرفي	
المكاسب (الخسائر) المتحققة في السوق	
المكاسب (الخسائر) غير المتحققة في السوق	
الصافي بعد خصم مصروفات الاستثمارات	
الإيرادات الآتية من إيجار المباني	إيرادات أخرى/متنوعة
مكاسب صرف العملات الأجنبية	
إيرادات أخرى/متنوعة	
الخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة	
عمليات النقل الداخلي للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة	

معادلة الضرائب - إيرادات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم	عقود الموظفين التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة
واستحقاقاتهم	مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم، بما فيها الضرائب ومنح التعليم وإجازة زيارة الوطن، وزيارة الأسرة والراحة والاستجمام، والسفر المتصل بمنحة التعليم
	مصروفات الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة، والأرباح (الخسائر) الاكتوارية الصافية، والاشتراك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
	تصويبات الاشتراكات الاكتوارية للمعاشات التقاعدية (بسبب التغيرات في العوامل الديمغرافية مثلاً)
	تعويضات وبدلات فئة المساعدة المؤقتة العامة
	السفر عند التعيين
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى	فرادى المتعاقدين وفرادى الخبراء الاستشاريين الذين تتولى إدارة شؤونهم الأمانة العامة للأمم المتحدة أو يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	السفر لهذه الفئة من الموظفين الخبراء
	تعويضات وبدلات الموظفين غير العسكريين
	متطوعو الأمم المتحدة
	المترجمون الشفويون والتحريريون (من غير الموظفين)
	الخبراء المخصصون
المنح والتحويلات الأخرى	المنح المباشرة وغيرها من التحويلات إلى وكالات وشركاء التنفيذ والكيانات الأخرى (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وغيرهم)
	المشاريع السريعة الأثر
اللوازم والمواد الاستهلاكية	تكلفة المخزون المستخدم
	المصروفات المتعلقة باللوازم
السفر	سفر الموظفين
	سفر الممثلين (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والمشاركون في الاجتماعات، والمندوبون، وغيرهم)
مصروفات التشغيل الأخرى	الإيجار والخدمات العامة
	الخدمات التعاقدية

مصروفات الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها

صافي خسائر صرف العملات الأجنبية

مصروفات الصيانة

التأمين وما إليه

مصروفات التوظيف

التدريب والسفر لأغراض التدريب والسفر عند نقل الوظائف

المصروفات المتعلقة بأنشطة التمويل

الرسوم المصرفية

الأرصدة الدائنة للدول الأعضاء مقابل الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة

خسائر صرف العملات الأجنبية

المرفق الثالث

الجدول 1

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعام 2019 والرابع الأول من عام 2020

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	2019	الرابع الأول من عام 2020 ^(أ)
الإيرادات		
التبرعات	4 445	71
التحويلات والمخصصات الأخرى	371	103
إيرادات الاستثمار	173	5
الإيرادات الأخرى	3	34
مجموع الإيرادات	4 992	213
المصروفات		
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم ^(ب)	1 638	387
عقود وأتعاب الخبراء الأخرى ^(ج)	1 805	156
المنح والتحويلات الأخرى	275	صفر
اللوازم والمواد الاستهلاكية	1	صفر
السفر ^(د)	343	135
مصروفات التشغيل الأخرى	414	62
مصروفات الدعم البرنامجي	256	66
مجموع المصروفات	4 732	806
الفائض/العجز للسنة^(هـ)	260	(593)

(أ) الوضع المالي في 8 نيسان/أبريل 2020.

(ب) يمثل عقود الموظفين التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(ج) يشمل الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الذين تتولى إدارة شؤونهم الأمانة العامة للأمم المتحدة أو يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويغطي هذا البند من بنود المصروفات أيضا تكاليف السفر لهذه الفئة من الموظفين الخبراء الآخرين.

(د) يمثل سفر الموظفين والمشاركين في الاجتماعات الذين يحضرون المناسبات التي ينظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

(هـ) تشمل هذه الأموال تعهدات متعددة السنوات تم توقيعها في عامي 2018 و 2019، وهي مخصصة بموجب اتفاقات التمويل المبرمة مع الجهات المانحة. ويحدّد المبلغ عند نهاية السنة حسب التاريخ الذي يتم فيه توقيع اتفاقات المساهمات وحسب فترات تنفيذ البرامج والمشاريع، التي لا تغطي مدة سنة تقويمية في جميع الحالات.

الجدول 2
التبرعات لعام 2019
(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
	ألف - التبرعات ⁽¹⁾
38 541	أستراليا
20 000	الصين
1 250 714	الاتحاد الأوروبي ⁽²⁾
331 319	فنلندا ⁽¹⁾
182 002	فرنسا
637 837	ألمانيا ⁽¹⁾
10 000	الكرسي الرسولي
30 000	الهند
2 000	العراق
222 222	أيرلندا
33 226	اليابان
11 111	لكسمبرغ
10 000	المكسيك
235 294	هولندا ⁽¹⁾
36 726	نيوزيلندا
3 731	باكستان
30 000	قطر
20 000	جمهورية كوريا
100 000	الاتحاد الروسي
10 941	إسبانيا
314 961	السويد
722 895	سويسرا ⁽¹⁾
10 000	الإمارات العربية المتحدة
128 700	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
22 447	مؤسسة البحوث الاستراتيجية
10 000	مؤسسة سيمونز كندا
(37 109) ⁽³⁾	المبلغ المردود للجهات المانحة
(57 625) ⁽⁴⁾	تسويات القيمة الحالية
4 445 183	المجموع الفرعي للتبرعات

المبلغ	البيان
	باء - التحويلات والمخصصات الأخرى
275 000	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة
105 900	مكتب شؤون نزع السلاح ^(د)
(9 458) ^(د)	المبلغ المردود إلى مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة
371 442	المجموع الفرعي للتحويلات والمخصصات الأخرى
4 816 625	المجموع

- (أ) تقدم هذه الجهات المانحة مساهمات متعددة السنوات. ويقر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالمساهمة المتعددة السنوات التي قدمتها النرويج، والتي سُجّلت في عام 2018.
- (ب) تعتبر هذه المساهمة مشروطة وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعترف بالإيرادات خلال فترة المشروع كلما تم توفير سلع أو خدمات محددة وفقاً لشروط الاتفاق.
- (ج) تُخصّص نسبة 75 في المائة من هذا المبلغ لأنشطة أُنجِزت في عام 2018 وفي الربع الأول من عام 2019. وانخفضت المبالغ المردودة في عام 2019 بنسبة 63 في المائة عما كانت عليه في عام 2018.
- (د) التسوية المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمقبوضات النقدية في المستقبل (التبرعات المعلنة للسنوات المقبلة) وفقاً لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الفقرة 18-4-4.
- (هـ) التمويل المخصص، في جملة أمور، للخدمات الاستشارية اللازمة لدعم أفرقة الخبراء الحكوميين.
- (و) انتهى تنفيذ المشروع في 31 آذار/مارس 2019.

المرفق الرابع

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	البيان
1 605	التبرعات المعلنة المستحقة القبض في عام 2020
	الإيرادات
4 220	التبرعات ^(أ)
372	التحويلات والمخصصات الأخرى
107	إيرادات الاستثمار
34	الإيرادات الأخرى
6 338	مجموع الإيرادات
	المصروفات
	النفقات المباشرة
1 972	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
2 063	عقود وأتعاب الخبراء الأخرى
783	المنح والتحويلات الأخرى
1	اللوازم والمواد الاستهلاكية
250	السفر
579	مصروفات التشغيل الأخرى
5 648	مجموع المصروفات
690	الفائض/(العجز) للسنة

(أ) يشمل مساهمة قدرها 800 463 دولار من الاتحاد الأوروبي تعتبر مشروطة وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويفترض إدراج هذه المساهمة أن يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتنفيذ الأنشطة وفقا لشروط الاتفاقات الموقعة.

المرفق الخامس

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	البيان
619	التبرعات المعلنة المستحقة القبض في عام 2021
	إيرادات
4 467	التبرعات ^(أ)
340	التحويلات والمخصصات الأخرى
90	إيرادات الاستثمار
22	الإيرادات الأخرى
5 538	مجموع الإيرادات
	المصروفات
	النفقات المباشرة
1 562	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
1 851	عقود وأتعاب الخبراء الأخرى
889	المنح والتحويلات الأخرى
1	اللوازم والمواد الاستهلاكية
309	السفر
592	مصروفات التشغيل الأخرى
5 204	مجموع المصروفات
334	الفائض/(العجز) للسنة

(أ) يشمل مساهمة قدرها 1 118 391 دولار من الاتحاد الأوروبي تعتبر مشروطة وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويفترض إدراج هذه المساهمة أن يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتنفيذ الأنشطة وفقا لشروط الاتفاقات الموقعة.